موتوك، يوليا أنتوانيلا (رومانيا)

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان المؤهلات

تتشرف حكومة رومانيا بترشيح القاضية يوليا أنتوانيلا موتوك لانتخابها قاضيا بالمحكمة الجنائية الدولية للسنوات 2024- 2033 في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 4 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ويقدم هذا البيان وفقا للفقرة 4 (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (ICC- ASP/3/Res.6، بصيغته المعدلة).

1- شرط "**الأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة**" (الفقرة 3 (أ) من المادة 36)

تحظى القاضية موتوك بتقدير كبير من أقرانها بوصفها شخصا يتمتع بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة. وخلال مسيرتها المهنية التي استمرت 34 عاما، عينتها هيئات عامة متعددة على الصعيدين الوطني والدولي في مناصب تتطلب أعلى المؤهلات الأخلاقية. ويشمل ذلك انتخابها مقررة خاصة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2001، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام 2006، والمحكمة الدستورية لرومانيا في عام 2010، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2013. وعلاوة على ذلك، بصفتها رئيسة للجنة المعنية بوضع القضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، عملت القاضية موتوك بنشاط على تدوين المعايير الأخلاقية للقضاة الدوليين وتطويرها تدريجيا. وتحت قيادتها، وضعت اللجنة مبادئ توجيهية جديدة بشأن الأخلاقيات القضائية. كما قدمت تقريرا عن وضع القضاة بعد انتهاء ولايتهم التي تبلغ تسع سنوات.

2- شرط "**التمتع بالمؤهلات المطلوبة للتعيين في أعلى المناصب القضائية على المستوى الوطني**" (الفقرة 3 (أ) من المادة 36)

عملا بالمادة 143 من الدستور الروماني، ينبغي أن يكون قضاة المحكمة الدستورية من الحائزين على مؤهل في القانون وأن تكون لديهم كفاءة مهنية عالية وخبرة لا تقل عن ثمانية عشر عاما في الأعمال القانونية أو الأنشطة الأكاديمية. وتفي القاضية موتوك بهذه المتطلبات من خلال كفاءتها المهنية العالية وخبرتها التي تبلغ 34 عاما في الأعمال القانونية. وجرى فعلا تعيين القاضية موتوك في أعلى المناصب القضائية على المستوى الوطني بعد انتخابها للعمل بالمحكمة الدستورية في عام 2010.

3- شرط "الكفاءة الثابتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وخبرة مهنية واسعة في مجال عمل قانوني ذي صلة بالعمل القضائي للمحكمة" (الفقرة 3 (ب) '2' من المادة 36)

القاضية موتوك خبيرة معترف بها في حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي العام. ولديها، بالإضافة إلى تعليمها الواسع النطاق، عدد كبير من الخبرات الأكاديمية والعملية على الصعيدين الوطني والدولي.

والقاضية موتوك حاصلة على خمس درجات علمية، بما في ذلك على درجة الماجستير والدكتوراه والكفاءة في القانون الدولي العام. وهي حاصلة، بالإضافة إلى ذلك، على درجة الدكتوراه في الفلسفة الأخلاقية مع التركيز على الأخلاق في العلاقات الدولية.

وعاشت القاضية موتوك على هذا الأساس التعليمي العميق حياة أكاديمية رائعة. وقامت بتدريس القانون الدولي العام مع التركيز على حقوق الإنسان والقانون الإنساني في جامعة بوخارست مدة 28 عاما. وانعكاسا لإنجازاتها، عينتها الجامعة أستاذا متفرغا في عام 2002. وشغلت علاوة على ذلك مناصب دراسية دولية في 12 جامعة بثلاث قارات، والزمالة الأقدم لمعهد جان مونيه بجامعة نيويورك، ومنصب الأستاذة الزائرة بجامعة الأمم المتحدة في طوكيو. وفي عام 2019، دعتها أكاديمية لاهاي للقانون الدولي للعمل كأستاذة زائرة لدورة 2024.

وبالمثل، شغلت القاضية موتوك مجموعة من المناصب البحثية في مؤسسات رفيعة المستوى ومعتمدة في مجالات القانون الدولي العام وحقوق الإنسان، بما في ذلك في كلية الحقوق بجامعة ييل، ومعهد أبحاث القانون الدولي والأوروبي التابع لجامعة السوربون. وفي عام 2021، انتخبت عضوا في معهد القانون الدولي. واستنادا إلى المنظورات الدولية المكتسبة من خلال هذه التجارب، نشرت القاضية موتوك أكثر من 80 كتابا وفصلا في كتاب ومقالا في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الدولي العام.

وبالإضافة إلى مؤهلاتها الأكاديمية، تتمتع القاضية موتوك ب 34 عاما من الخبرة القانونية العملية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن عام 1989 إلى عام 1995، عملت كمدعية عامة وقاضية في رومانيا. وبهذه الصفة، تعاملت بشكل رئيسي مع الجرائم الجنسية ضد النساء والأطفال ومع عملية تنفيذ قوانين العدالة الانتقالية في رومانيا. وابتداء من عام 1996، عملت القاضية موتوك باستمرار كخبيرة في حقوق الإنسان والقانون الإنساني للعديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك 18 عاما من الخدمة في الأمم المتحدة، وعشرة أعوام في مجلس أوروبا، وعامين في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتصل بعمل المحكمة الجنائية الدولية، شغلت القاضية موتوك منصب المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من عام 2001 إلى عام 2004. وبهذه الصفة، قامت بعدة زيارات ميدانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وتم الرجوع على نطاق واسع إلى تقاريرها، التي شددت على أهمية النظر في الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

وعلى مدى السنوات الستة عشر الماضية، شغلت القاضية موتوك باستمرار مناصب في الهيئات القضائية وشبه القضائية الدولية. ومن عام 2007 إلى عام 2013، عملت في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وكانت نائبة لرئيس اللجنة في عامين، ونظرت في قضايا تتعلق بالنظام العالمي لحقوق الإنسان. وبهذه الصفة، ركزت عملها على الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان المنصوص عليها عموما في القانون الإنساني والقانون الجنائي الدوليين.

ومنذ عام 2013، تعمل القاضية موتوك قاضية منتخبة لرومانيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وبهذه الصفة، أدارت القاضية موتوك عددا كبيرا من القضايا بلغ أكثر من 2500 قضية لمجموعة واسعة من الدول الأعضاء، بما في ذلك للولايات القضائية التي تعمل بنظام القانون العام. وفي الوقت نفسه، واصلت القاضية موتوك التخصص في الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مناطق النزاع. ومن أبرز قضاياها في هذا الصدد *قضية أوكرانيا وهولندا ضد روسيا* التي تتعلق بالأحداث العسكرية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ابتداء من عام 2014. وتبين خبرة القاضية موتوك بوضوح كفاءتها في التعامل مع القضايا في مناطق النزاع التي تثير مسائل وقائعية وقانونية معقدة.

وبالمثل، ركزت القاضية موتوك أيضا على القضايا التي تنطوي على المبادئ الأساسية للقانون الجنائي من منظور صكوك حقوق الإنسان وعلى حماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

وخلال فترة عملها في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، عملت القاضية موتوك بنشاط على تعزيز الحوار بين القضاة. وفي عام 2015، أسست مجموعة القانون الدولي العام في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لتوفير المزيد من التواصل مع الباحثين والممارسين للقانون الدولي العام. وعملت أيضا على الاتصال الوثيق مع المحاكم الجنائية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، من خلال مشاركتها في فريق القانون الجنائي التابع للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأخيرا، قادت القاضية موتوك جهود المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للتعاون مع الدول غير الأعضاء، لا سيما مع البلدان النامية.

4- المعرفة والطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة (الفقرة 3 (ج) من المادة 36)

تجيد القاضية موتوك اللغتين الانكليزية والفرنسية. ونشرت على نطاق واسع مؤلفات بهاتين اللغتين. وتحمل ثلاث شهادات جامعية من الجامعات الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، لديها أكثر من 16 عاما من الخبرة في العمل في وظائف قضائية أو شبه قضائية باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

5- بيان ما إذا كان الترشيح للقائمة ألف أو القائمة باء

تقدم حكومة رومانيا ترشيح القاضية موتوك للقائمة باء. ومع ذلك، فإن تعليمها وخبرتها القضائية البالغة 20 عاما، بما في ذلك خبرتها البالغة الأهمية في التعامل مع

القضايا الجنائية على الصعيدين الوطني والدولي، تجعلها مؤهلة بنفس القدر للإدراج في القائمة ألف.

6- المعلومات ذات الصلة بالفقرات 8 (أ) '1' إلى '3' من المادة 36 من نظام روما الأساسي

ستمثل القاضية موتوك نظام القانون المدني. وهي مرشحة من المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية. وهي من المرشحات الإناث.

ويتسق ترشيح القاضية موتوك مع التزام نظام روما الأساسي بالتمثيل العادل للقضاة الذكور والإناث بالمحكمة. وبالمثل، مع انتهاء ولاية قاضيين من منطقة أوروبا الشرقية في عام 2024، سيخدم ترشيح القاضية موتوك أيضا استمرار التمثيل العادل لهذه المنطقة بالمحكمة.

7- "الخبرة القانونية في قضايا محددة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء أو الأطفال" (الفقرة 8 (ب) من المادة 36)

اكتسبت القاضية موتوك طوال حياتها المهنية خبرة خاصة في القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والأطفال. ونشرت على نطاق واسع مؤلفات في مسألة العنف ضد النساء ووضعت كتابين عن المرأة في القانون الدولي. وخلال عملها كمدعية عامة وقاضية لمدة ست سنوات في رومانيا، ركزت على القضايا المتصلة بالجرائم الجنسية المرتكبة ضد النساء والأطفال. وبالمثل، أولت القاضية موتوك في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة اهتماما خاصا للجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء والفتيات وأعطت هذه الفئات الضعيفة مكانة خاصة في تقاريرها. وقد تم الاستشهاد بهذه التقارير على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والعديد من هيئات الأمم المتحدة مثل اليونيسف التي اعتمدت في تقريرها لعام 2005 المعنون "تأثير النزاع على النساء والفتيات في غرب ووسط أفريقيا واستجابة اليونيسف" على النتائج التي توصلت إليها القاضية موتوك. وتم الاستشهاد بهذه التقارير من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية أيضا، بما في ذلك من قبل منظمة رصد حقوق الإنسان في تقريرها لعام 2002 المعنون"الحرب داخل الحرب: العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في شرق الكونغو". وأخيرا، لقي عمل القاضية موتوك استحسانا من قبل كبار العلماء في مجالات حقوق المرأة والطفل. واقتبس كتاب كيري كروفورد لعام 2017 حول "العنف الجنسي في زمن الحرب: من الصمت إلى إدانة سلاح الحرب" وعمل ستيفن نميرجيني أخيليهو لعام 2010 المعنون "هل للأطفال الأفارقة حقوق؟ تحليل مقارن وقانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل" مقاطع من تقاريرها.

وشاركت القاضية موتوك خلال فترة ولايتها في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العديد من القضايا المتعلقة بالعنف الأسري وساعدت في تطوير السوابق القضائية للمحكمة في هذا المجال.

8- الجنسية التي ترشح المرشحة على أساسها (الفقرة (7) من المادة 36)

القاضية موتوك رومانية الجنسية. وهي مرشحة باسم رومانيا.

9- بيان إجراءات الترشيح بموجب الفقرة 4 (أ) '1' أو الفقرة 4 (أ) '2' من المادة 36، وعناصر هذه الإجراءات (عملية الاختيار الوطنية)

تم اختيار القاضية موتوك لتكون مرشحة رومانيا في الانتخابات القضائية التي سيتم إجراؤها في المحكمة الجنائية الدولية بموجب إجراءات تنافسية وشفافة وقائمة على الجدارة بعد موافقة حكومة رومانيا على هذه الإجراءات. واشتملت إجراءات الاختيار على عدة مراحل وشاركت فيها عدة سلطات وطنية. واعتمد الاختيار النهائي للمرشحة بقرار من حكومة رومانيا.

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وافقت حكومة رومانيا على إجراءات تسمية المرشح الروماني لمنصب القاضي بالمحكمة الجنائية الدولية ("الإجراءات").

ونشرت الدعوة العامة لتقديم الطلبات وإجراءات تسمية المرشح الروماني لمنصب القاضي في المحكمة الجنائية الدولية على المواقع الإلكترونية لوزارة الخارجية، ووزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة العليا للنقض والعدل.

وتم فحص الطلبات المقدمة من قبل لجنة الاختيار، وفقا للفقرة 2 من المادة 5 من الإجراءات. وتم اختيار 4 مرشحين بصفة مبدئية على أساس المعايير المحددة في الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

كما نشرت نتائج هذه المرحلة على المواقع الالكترونية لوزارة الخارجية، ووزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة العليا للنقض والعدل.

وأجريت المقابلات الفردية في 30 كانون الثاني/يناير 2023. وكانت المقابلات باللغات الرومانية والفرنسية والإنكليزية.

وتم الاختيار وفقًا للبند (3) الفقرة 6 من المادة 6 من الإجراءات، على أساس المعايير التالية: (أ) المؤهلات القانونية للمرشح ومعرفته بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والسوابق القضائية للمحكمة؛ و(ب) الخبرة المهنية؛ و(ج) القدرة على أداء الوظائف القضائية؛ و(د) المهارات اللغوية؛ و(ه) القدرة على العمل في بيئة متعددة الثقافات تعكس أنظمة قانونية مختلفة؛ و(و) عدم وجود شك في استقلالية المرشح وحياده واستقامته ونزاهته.

وفي نهاية الجلسات، وفقا للمادة 7 من الإجراءات، اختارت لجنة الاختيار القاضية يوليا موتوك لتكون المرشح الروماني لمنصب القاضي بالمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى اقتراحين احتياطيين.

وتألفت لجنة الاختيار من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- وزير الدولة للشؤون العالمية والاستراتيجيات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، رئيسا للجنة؛
- وزير الدولة بوزارة العدل، نائبا لرئيس اللجنة؛
- رئيس المجلس الأعلى للقضاء عضواً؛
- قاضٍ بالمحكمة العليا للنقض والعدل، عضواً؛
- مدير عام إدارة الشؤون القانونية بوزارة الخارجية، عضواً؛
- مدير إدارة القانون الدولي والتعاون القضائي بوزارة العدل، عضواً؛
- مدرس بكلية الحقوق بجامعة بوخارست، عضواً.

ووافقت حكومة رومانيا على اقتراح لجنة الاختيار. ونشرت النتائج على الموقع الالكتروني لكل من وزارة الخارجية ووزارة العدل.

وبصفتها سلطة الدولة المرشحة للإشراف على عملية الترشيح، تقر وزارة خارجية رومانيا بالمعلومات المتعلقة باستيفاء المرشحة لجميع المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات 3 (أ) و (ب) و (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

10- الالتزام بالخدمة على أساس التفرغ

القاضية موتوك مستعدة للخدمة على أساس التفرغ في المحكمة الجنائية الدولية بمقرها في لاهاي.